ش أي للقائلين بكون المعدوم شيئا معروفا والحال ثابت على هذين الاصطلاحين
ثم بعد اختلافهم اتفقوا على أن الذوات الثابتة في العدم من كل نوع غير متناهية
وعلى أنه لا تأثير للمؤثر في تلك الذوات لكونها ثابتة في العدم من غير سبب وإنما
التأثير في إخراجها من العدم إلى الوجود وعلى أنه لا تباين بين تلك الذوات بمعنى
أنها متساوية في الثبوتيات وإنما لا تتصف بالصفات لا بالحقيقة ولا بحد فمن يرد
على من احتج على الأخير وهو باطل بالضرورة نعم أفراد كل نوع متساوية في
الحقيقة وهو ظاهر قوله وإنما يجوز القطع بأن للعالم صانعا متصفا بالقدرة
والعلم والحياة مع الشك في وجوده ش وعلى أنه يجوز القطع بأن للعالم صانعا
متصفا بالعلم والقدرة والحياة مع الشك في وجوده حتى يقوم عليه
البرهان وذلك لأنهم جوزوا اتصاف المعدوم الثابت بالصفات الثبوتية واعترض
بأن هذا يستلزم جواز الشك في وجود الأجسام بعد العلم باتصافها بالتحيز
والساكنية بجواز أن تتصف بذلك في العدم فيحتاج وجودها إلى دليل
منفصلة وذلك جهالة عظيمة والجواب بأنا بعد ما نتصور ذاته هو
متصفة بتلك الصفات ونصدق بأن صانع العالم يجب أن يكون كذلك بجواز أن
يشك في أن للعالم صانعا كذلك أو بأنا بعد العلم بأن كل ما يوجد فإن صانع العالم
فهو بحيث لو وجد كان بتلك الصفات بجواز أن يشك في أنه موجود في الخارج
ليس بشيء لأنه لا يتفرع حينئذ على كون المعدوم شيئا وثابتا في الخارج بل
يجيء على قول النافين أيضا لأنا نستدل على وجود الواجب ومعناه أن
الذات المتصفة بوجوب الوجود يقتضي التصديق بوجودها إلى الدليل
ونقطع بأن شريك الباري ممتنع ومعناه أن الذات المتصفة بالوجود
وسلب صفات الكمال المغايرة للباري تعالى ونقطع بأنه يمتنع أن يوجد في الخارج
واعلم أنهم إن جعلوا هذا التفريع متفرعا عليه لما أنه إنما يجيء على رأي القائلين
بأن المعدوم صفة قوله واختلفوا في أن الذوات المعدومة هل
تتصف بصفات الجنس كالسوادية وما يتبعها في الوجود كالحلول في المحل ش

واختلفوا في

واختلفوا في تفاريع القول بكون المعدوم شيئا اختلفوا في أن الذوات
المعدومة هل تتصف بصفة الجنس كالجوهر بالجوهرية والسواد بالسوادية
أي غير ذلك وبما يتبع صفة الجنس كالحلول في المحل التابع للسوادية
فقال الجمهور نعم لأنها متساوية في الذاتيات فلو لم تختلف بالصفات
لكانت واحدة ولأنها لما تماثلت في العدم فيكون متماثلة في الوجود لما
مر أن الذوات لا تتبدل وأما مخالفة فيكون بالصفات ضرورة فتثبت الصفات في
العدم إثباتا وكذا التحيز اللازم للجوهر مع أنه الوجود ليس كذلك ذاتا وكذلك
موجود دون ما كان كذلك الأعراض فتعين أن يكون لصفة يتصف بها في
العدم وأجيب بأن التساوي في الذاتية لا يمنع الاختلاف بالحقيقة
كالمختلفات المتشاركة في الوجود وحجة ما تدعي مما ذكر وزعم أبو إسحاق بن
عياش أنها في العدم عارية عن جميع الصفات لأنها لما كانت متساوية في
الذات فاختصاص بعضها بصفة معينة لا يكون لذاته وهو ظاهر ولا
لصفة أخرى وإلا فيتسلسل بل لفاعل مختار لا يجوز أن يكون موجبا لأن نسبته إلى
الكل على السواء فيكون مختارا وفعل المختار حادث فيلزم أن المعدوم في جميع
الصفات المتزايلة وهو باطل بالاتفاق فيتعين أن يكون في حالة الوجود
والجواب أنه يجوز أن يكون لذاته المخصوصة فيختص ولأن مبنى كل
ما ذكر ليس على عدم التفرقة بين العارض الذي هو الذات والمعروض
الذي هو الذات المخصوصة قوله وأن التحيز هل يغاير الجوهرية
ش وقد اختلفوا في أن التحيز هل يغاير الجوهرية فالجمهور على أن الجوهرية
صفة تابعة للجوهرية التي الوجود والعرض والتحيز وهو اقتضاء الجوهر
إما تابعة للوجود وقد درجوا في الجوهر بشرط الحدوث ويسمونه الكون
ومصير الجوهر في الحيز المعتبر ويسمونه الكائنية معللا بالتحيز بمعنى
أنكرون مذهب الشحام والبصري وابن عياش إلى أن الجوهرية نفس التحيز
إذ لا معنى للجوهر إلا المتحيز بالذات قوله وأن المعدوم